- المجتمع المدني ورهان التنمية والديمقراطية -مقاربة نظرية-

Civil society and the challenge of development and democracy - theoretical approach

الأستاذة: زريق نفيسة.

أستاذة مساعدة أ جامعة المسيلة.

باحثة في طور الدكتوراه جامعة باتنة.

الملخص: يحاول هذا المقال أن يبرز دورالمجتمع المدني في تحقيق التنمية والديمقراطية، وإلى أي مدى يمكن الرهان عليه في تحقيق مزيد من الطموحات التنموية في المنطقة العربية عموما، خاصة بعد أن أصبح أحد المفاهيم الأساسية في علم الانتقال الديمقراطي؛ ذلك أنه وبعد غياب طويل لهذا المفهوم عن الخطاب السياسي والاجتماعي المتداول، وبعدما كان التركيز على ثنائية الدولة/ السوق الاقتصادية في العديد من نظريات التنمية، عاد الحديث اليوم ليدور حول مفهوم المجتمع المدني كقطب جديد وعامل أساسي في التغيير الديمقراطي، وأكثر من ذلك عرف المفهوم تداولا واسعا ضمن الخطاب التنموي خلال العقدين الأخيرين، حيث تم افتراض أن المجتمع المدني النشط، له دور إيجابي في تعزيز احتمالات التنمية إلى جانب كونه عنصرا مهما في عمليات الدمقرطة.

Abstract: This article tries to explain the role of civil society in the achievement of development and democracy, and to what extent can bet in achieving further development ambitions in the Arab region, especially after it became one of the key concepts in the science of democratic transition; so that, after a long absence of this concept in political and social discourse, and after the focus was on bilateral State / economic market, in many theories of development, he returned the talk today revolves around the concept of civil society, a new factor in democratic change, and more defined concept traded widely within the developmental feedback over two decades the last two, where it is assumed that civil society is active, has a positive role in promoting the development prospects, as well as being an important element in the democratization processes.

مقدمة:

لقد أصبح يُنظر إلى مؤسسات المجتمع المدني باهتمام كبير، لما لها من دور مكمل لدور الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة إلى جانب القطاع الخاص، خاصة بعدما تم تجاوز الدعوة إلى إيجاد مجتمع مدني مستواها النظري، بمعنى بيانات ووثائق تُطالب بالديمقراطية وحرية تكوين الجمعيات والأطر المهنية، وأصبحت تُقدم كأداة عملية من عمليات التغيير الديمقراطي[1].

وإلى جانب ذلك يُركز منظور التنمية السياسية في مناقشته لإشكاليات عديدة مثل إشكالية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، ومحاولة حلها عمليا، على ضرورة استحداث نظام سياسي عصري (...) يقوم هيكله وقوامه البنائي على منظومة عريضة ومتنوعة من مؤسسات رسمية، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وغيرها من

كيانات نوعية تتمايز عن بعضها بنائيا (...) وتتكامل وظيفيا، وتُمثل الغالبية العظمى من جموع المواطنين وتعكس مصالحها[2].

وضمن هذا السياق أيضا تُركز النظرية السياسية الخاصة بالمكونات الأساسية للديمقراطية، على ثلاث شروط مُهمة هي[3]:

1. الدور الذي تلعبه مؤسسات رئيسية معينة في الدولة؛ وتشمل الانتخابات، قدر معقول من حرية التعبير والإعلام، حكم القانون، القضاء المُستقل...

2. البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

3- قوة المجتمع المدني.

ما يؤكد أيضا على أهمية المجتمع المدني في تحقيق تنمية سياسية تنعكس في دعم الديمقراطية الناشئة وتعزيزها، وهو ما ذهب إليه كل من أليكسيس دوتوكفيل وصامويل هنتحتون، اللذين أكدا على أهمية الحاجة إلى وجود مجتمع مدني في صورة أندية رياضية وأندية للهوايات ونقابات (...)، وغيرها من الكيانات غير الحكومية، التي يمكن للناس أن تجتمع فيها وتتناقش وتتعاون خارج هياكل الدولة[4].

وتمتد الحاجة إلى مجتمع مدني قوي وفعال، ليس فقط من أجل تحقيق مزيد من الديمقراطية، بل لتحقيق المزيد من التنمية بمختلف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خاصة بعد التطور الذي عرفه مفهوم التنمية نفسه خلال العقود الأخيرة؛ فلم يعد محصورا بمؤشرات تقنية وكمية فحسب، بل أصبح يشمل مؤشرات كثيرة أخرى، تعكس مختلف الجوانب المتعلقة بمواصفات المعيشة (...)، مؤشرات نوعية لاسيما تلك التي لها علاقة بالمشاركة السياسية.

وهو ما يعني في الأخير أن التنمية بمختلف مؤشراتها التقنية والكمية والنوعية، لم تعد حكرا على الحكومة وحدها، بل أصبحت مسؤولية المجتمع بأسره، تقودها الحكومة وبمشاركه حقيقية وفاعلة من مؤسسات المجتمع المدني[5].

وضمن هذا الإطار تحاول هذه الورقة أن تجيب على الإشكالية التالية:

كيف يُمكن أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا حقيقيا وفعالا في تحقيق التنمية وتجسيد الديمقراطية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية:

كيف يمكن أن نعرف هذا المفهوم؟

إلى أي مدى يمكن أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة (بما فيها الجمعيات والنقابات و الاتحادات والأحزاب)، دورا حقيقيا وفعالا في عملية التنمية السياسية؟

هل يمكن أن تساهم مؤسسات المجتمع المدني الدينامي فعلا في تعزيز الديمقراطية؟

وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسية هي:

أن وجود مجتمع مدني مستقل ونشط وديناميي، من شأنه أن يعزز فرص التنمية والديمقراطية.

أولا. مقاربة معرفية:

1. مفهوم المجتمع المدني.

شهد مفهوم المجتمع المدني مع بداية الثمانينات تحوّلات جوهرية وذلك في سياق التغيّرات العالمية خلال العشريتيْن الأخيرتيْن من القرن العشرين، وخاصة مع صعود نجم حركة "تضامن" ببولونيا. إثرها مباشرة تمّ تبنّي هذا المفهوم خلال المداولات العالمية المتعلقة بالتنمية المستديمة ودمقرطة المجتمعات، والمناداة بمزيد من مشاركة الفاعلين المستفيدين Acteurs-bénéficiaires في جهود التنمية[6].

باعتبار أن المجتمع يخوض صراعه ضد السلطة السياسية (المجتمع السياسي) الشمولية والاستبدادية في آن، والمهيمنة على كل المجتمع

والمعممة لإيديولوجية واحدة، وملحقة النقابات وهيئات المجتمع بها (...)، وأصبح مفهوم المجتمع المدني يعني التعبير السياسي لكلية المجتمع، التي كانت مُبتلعة من قبل شمولية السلطة[7].

ومع ذلك فقد اعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش لاختلاف دلالته؛ فمنذ ظهوره في المجتمعات الغربية الحديثة وهو يُستعمل بشكل مختلف جذريا من مؤلف لآخر، لما تتميز به هذه الظاهرة القديمة الحديثة، من تنوع ظاهرتي وميوعة إصطلاحية وطبيعته التاريخية[8].

فقد نشأ في حقبة تاريخية اتسم فيها تاريخ أوربا، بسيطرة الكنيسة على سائر مظاهر الحياة طيلة فترة زمنية طويلة، ودخلت فكرة المجتمع المدني الفلسفة السياسية لتعبر عن وجود الدولة من ناحية والمجتمع المدني من ناحية أخرى من خلال فكرة الحق الطبيعي، وبعدها فكرة العقد الاجتماعي[9].

وإذا حاولنا استخدام منطقا تحليليا مسحيا، سوف نجد أن هذا المفهوم أثار جدلا من فلاسفة العقد الاجتماعي، ثم بين هيجل وكارل ماركس وصولا إلى غرامشي.

حيث يرى توماس هوبز أن المجتمع المدني هو مجموعة من المواطنين المجتمعين حسب إرادة جماعية واحدة، وهو مجتمع بدون دولة في مرحلة أولى ثم يتطابق مع المجتمع السياسي بوجود عقد. وحسب جون لوك فإن المجتمع المدني هو الحالة السياسية أي الدولة أو المجتمع المنظم سياسيا.

ولا شك أن الفضل في التميز بين المجتمعين السياسي والمدني يعود أساسا إلى هيغل الذي اعتبر أن المجتمع المدني ليس هو الدولة، إلا أنه وبشكل مفارق لا يمكن أن يتجسّد إلا من خلالها. فالعلاقة بينهما علاقة وحدة معقدة من الصراع والتكامل. إنه مجتمع يقترن عند هيغل بدلالات الفردانية والضرورة، ويحيل إلى جملة التجمّعات المهنية والحرفية والأسرية الضيّقة، التي ليس بإمكانها تحقيق حريتها وإرادتها إلا في ظلّ دولة راعية مطلقة تحميها[10].

وجاء بعد ذلك كارل ماركس ليبني تصوره للمجتمع المدني باعتباره تعبير فعلي عن حراك طبقي برجوازي، حيث اعتبر المجتمع المدني وليد المجتمع البرجوازي أي الرأسمالي.

ويعتبر المفكر الفلسفي الإيطالي أنطوان غرامشي أبرز من قدم شرحا دقيقا لنظرية المجتمع المدني، حيث ميز بين المجتمع السياسي كما هو الدولة بمؤسساتها وأجهزتها، التي تعتمد على وسائل الضغط المنظم. وبين المجتمع المدني كما هو جملة المؤسسات الفكرية التي تضطلع بمهمة نشر الوعي بواسطة المثقفين كفئة اجتماعية معينة قائمة بذاتها[11]. فاعتبر أن المجتمع المدني مثل مجال يضمّ في إطاره المؤسسات الخاصة والحرّة من مثل المدارس والكنائس والنقابات... وتضمّ الدولة مؤسسات متنوعة تُفصح عبرها عن وجودها، وهي مؤسسات تتمتع بهامش من الحرية وتساهم في تكريس الايدولوجيا السائدة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا[12].

إن هذا المسح الفكري يعكس التباين حول تحديد محتوى هذه الظاهرة، إلا أن ذلك لا يمنعنا من طرح بعض التصورات المعرفية للمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر ومن أهمها[13]:

- ✓ مقاربة ارنست جلنر Ernest Gellner؛ الذي يقدم طرحا كليا للمجتمع المدني باعتباره تعبير فعلي عن المجتمع الذي يكون فيه الدولة والاقتصاد منفصلين، وأين تلعب الدولة دورا في تنظيم الحياة العامة، وتكون مراقبة من طرف بعض المؤسسات ذات الوظيفة الإقتصادية.
- ✓ مقاربة شارلز تايلور Taylor Charles الجزئية، الذي قدم ثلاث تصورات جزئية حول المجتمع المدني:

- بالمعنى الجزئي: المجتمع المدني يقصد به مجموعة الجمعيات المستقلة مثل العائلة، الكنيسة، جماعات المصالح التي تقع تحت وصاية الدولة.

- بالمعنى الوظيفي: المجتمع المدني يوجد عندما يكون المجتمع ككل قادرا على بناء وتنسيق نشاطاته حول الجمعيات المستقلة، والمبادرة في مجالات واختصاصات وظيفية محددة بذاتها (البيئة، المرأة، الثقافة... الدين).

- بالمعنى الشامل: ويُقصد به مجمل الجمعيات بما في ذلك جماعات الضغط والمصالح، التي بإمكانها التوجيه الفعلي لسياسات الدولة.

ولقد حظي هذا المفهوم بالعديد من التعريفات المتباينة، تشترك إلى حد ما في نقطة أساسية وهي إمكانية اعتبار المجتمع المدني تعبيرا يشير إلى المجتمع في مواجهة الدولة، أو المجتمع في مواجهة ما هو متمايز عن السلطة، ويكون بذلك التعريف الإجرائي الذي تعتمده الدراسة، هو أن المجتمع المدني نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي، خارج قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها، وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع اتجاه كل سلطة قائمة[14].

وهو يشمل الأحزاب السياسية عندما لا تكون في السلطة، النقابات العمالية، الجمعيات المهنية، المؤسسات ذات المنفعة العامة والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الاجتماعية والروابط والأندية، ونقابات المهن الحرة....، ولقد برز توافق على تعريف المجتمع المدني باعتباره مجالا للحياة، يتميز مؤسسيا عن الدولة
ويشمل تجمعا معقدا وديناميكيا من المؤسسات غير الحكومية المحمية قانونا، والتي تميل إلى العمل السلمي والتنظيم الذاتي والمراجعة الذاتية، أي يقوم على عناصر أساسية هي فكرة الطوعية، وفكرة المؤسسية وكذا فكرة الاستقلالية. وتجدر الإشارة هنا أن الاختلاف بين علماء السياسة والاجتماع، لا يدور فقط حول تحديد تعريف للمفهوم، وإنما يمتد كذلك إلى تحديد دور المجتمع المدني بين من يعتبره:[15]

دورا محافظ متشددا؛ ينحصر في إنماء المواطنية وتوفير المصلحة العامة أو شبه العامة.

دورا أكثر تسيُسا وذي صبغة تحريرية؛ بما يعنيه من قيام مؤسسات مؤهلة لاحتواء الممارسة السياسية المتنوّعة والتنافسية النزيهة، بين مختلف الأطراف المتواجدة داخل الحقل الاجتماعي، تتناول الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان والمرأة والمُهمشين (...)، وكذا دورا أساسيا في تغيير السياسات، وفي أقصى الحالات تغيير الأنظمة.

2. الحاجة إلى مفهوم المجتمع المدني.

لقد سادت في العقود السابقة مفاهيم كثيرة بين المفكرين، كل تم استخدامه من وجهة نظره وانطلاقا من مرجعيته الفكرية والإيديولوجية، فنجد مفهوم الطبقات، الصراع الطبقي، النقابات، الاتحادات وحتى الأحزاب. بعدها كانت الحاجة إلى مفهوم المجتمع المدني، وفي ذلك يُمكن رصد حالتين[16] تلخصان السبب الذي استدعى هذا المفهوم القديم/الجديد:

أولها: تتعلق بالطبيعة التي اتخذتها الدولة / السلطة في النظم الاشتراكية ودول حركات التحرر الوطني، حيث ابتلعت المجتمع عبر الهيمنة الإيديولوجية والسيطرة المؤسسية عليه، ما أنهى حركيته وجعله ملحقا بالدولة/السلطة فانتهت فعاليته. وفي هذا الصدد يؤكد الأستاذ الفريد ستيفان، أن معظم دول العالم الثالث المستقلة حديثا لم تعرف ما تسميه الأدبيات الاجتماعية الحديثة بالإدماجية المجتمعية (Social corporatism)، التي تعمل على قيام وتأسيس مؤسسات وهيئات المجتمع المدني، بل العكس عرفت إدماجية الدولة(State corporatism)، أي تحكم

الدولة في إنشاء هذه المؤسسات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية[17].

ثانيهما: تتعلق بظاهرة العولمة والميل العولمي والتأكيد على فكرة العالم الواحد. ويظهر للعولمة تأثير كبير في بلورة دور منظمات المجتمع المدني. فمن ناحية كان لتأثير الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، وما فرضته من برامج التكييف الهيكلي والترويج لاقتصاد السوق وتقليص دور الدولة، أثر في زيادة معدلات الفقر والتهميش والبطالة والفوارق الاجتماعية، الأمر الذي استدعى ضرورة مشاركة المجتمع المدني من خلال لعبه أدوارا عديدة، بدءا بتقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية، وصولا إلى الضغط والتأثير في السياسات العامة، من خلال رصد تنفيذ السياسات والبرامج العامة ورفع الوعي وبناء القدرات[18].

ومن ناحية ثانية، فإن التأكيد على فكرة العالم الواحد تتطلب دفع جهات متنوعة في المراكز الرأسمالية، إلى السعي لتشكيل منظمات تعمل في قطاعات معينة في الأطراف خصوصا، ما تعلق بقضايا حقوق الإنسان، المرأة والبيئة والتنمية والسكان.

فمثل هذه القضايا تمتد لتأخذ بعدا عالميا في إطار المجتمع المدني العالمي، الذي أصبح يشكل شريكا قويا من خلال الدور الكبير لهذه المؤسسات، ويتجلى خصوصا فيما تطرحه من قضايا في القمم والمؤتمرات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة.

والجدير بالتأكيد هو أن ثقافة المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وغيرها من المفاهيم، اكتسبت مضامينا وأوزانا مختلفة في ظل تشكل المناخ العالمي الجديد ونظام القيم المرافق، وما أنتجته العولمة من تغيرات جذرية في وسائط الاتصال والمعلومات، ونشرها على مستوى الكون بأكمله[19].

3. مفهوم المجتمع المدني والمجتمع السياسي والمنظمات الإرثية.

يتداخل معنى مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الإرثي بدرجة كبيرة إلا أنه يختلف عن المجتمع السياسي كثيرا. إذ يشير المفهومان (المجتمع المدني والإرثي) إلى المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي يجنح مجتمع ما إلى تأليفها، وغالبا ما تكون لذلك التأليف وظيفة دفاعية، يُؤمن بها المجتمع القدر الضروري من استقلاله، في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة والسلطة المركزية[20].

وتشمل المؤسسات الإرثية على القبيلة، العشيرة، الطائفة، المذهب، العائلة، الإقليم، أما مؤسسات المجتمع المدني فتشمل النقابة، الرابطة الحقوقية، الإتحاد الطلابي، الجمعية النسائية، العصبة المهنية، التجمع الاقتصادي للمستهلك، المنتدى الثقافي... الخ.

أما المجتمع السياسي (الدولة) فمضمونه الوظيفة القيادية التي تعبّر عنها الدولة أو الحكومة القانونية المستعملة للإكراه من أجل المحافظة على النظام. ما يعني أن المجتمع المدني هو شكل تنظيمي وسيط وبديل وحتى مكمل في بعض الحالات تجاه المؤسسات الإرثية من جهة، ومؤسسات الدولة من جهة أخرى، فهو يقع بين النوعين من المؤسسات[21]:

بين المؤسسات (التنظيمات الإرثية)؛ التي ينتمي لها الفرد مُبكرا دون أن يكون له أي هامش من حرية الاختيار، وتتمثل في الأسرة، العشيرة، القبيلة، الجماعة الطائفية...الخ، وهي المؤسسات السابقة في تلقيها للفرد وتعاملها معه، بما يُشعره اتجاهها بالانتماء الأول ويشعر من أجلها بالولاء.

ومؤسسات الدولة؛ باعتبارها تنظيمات حكومية، رسمية قانونية، تنشأ لإدارة المجتمع وضبط الأفراد على أسس عامة موضوعية وغير ذاتية، لها حقوق سيادية على كل من يعيش على إقليمها

المعترف به، بما في ذلك حقها القانوني في استخدام المَنح والمَنع والقوة كآليات للضبط الاجتماعي.

ويختلف المجتمع المدني عن التنظيمات الإرثية في كونه يستند إلى معايير إنجازيه، لا إلى معايير إرثية تقليدية. بمعنى أن انضمام الفرد لهذه المؤسسات يكون طوعيا وباستقلالية، واستنادا إلى معايير مثل العمل أو المهنة...، عكس المنظمات الإرثية التي ينتمي لها الفرد عند الميلاد دون أن يكون له في هذا الانتماء هامشا من حرية الاختيار.

4. مفهوم التنمية:

تعتبر التنمية من أهم القضايا المحورية التي تركز عليها آليات التغيير الاجتماعي لتحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية، عن طريق توسيع فرص المشاركة الحقيقية في الموارد والتحكم فيها، خاصة بعد التطور الذي عرفه المفهوم، الذي أصبح يشمل على البعد السياسي والاجتماعي والثقافي إلى جانب البعد الاقتصادي، وإعطاء بعدا إنسانيا لعملية التنمية[22].

وفي هذا الصدد أكد الإعلان العالمي للحق في التنمية الصادر في 1986 على الربط بين الحق في التنمية والحق في المشاركة الشعبية والتوزيع العادل لمنافعها، تلك المشاركة التي تقوم على وجود قنوات تُمكن الناس من التأثير في أخذ القرار[23].

وتتجلى هذه القنوات في تلك المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، كآلية أساسية لتفعيل المشاركة الشعبية في عملية التنمية، وكمؤسسات وسيطة تقع بين الدولة والسوق، وتلعب دورا مهما في تخفيض حدة التوترات الاجتماعية وإدارة الصراعات بأدوات الضبط الاجتماعي.

وذهبت وثيقة إعلان قمة الألفية أبعد من ذلك عندما أكدت على دور المجتمع المدني في التحول السياسي والاجتماعي وتحقيق الأهداف التنموية

ثانيا. دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية والبناء الديمقراطي:

1. دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية:

لقد بات من المعلوم أنه في سياق العولمة المقترن بمسار تملص الدولة من التزاماتها le désengagement de l'etat، انتشر الحديث عن إمكانية استعاضة المجتمع المدني عن الدولة ليحل محلها في عمليات البناء والتنمية[24]. بل أكثر من ذلك أصبح ينظر إلى دور مؤسسات المجتمع المدني باعتباره، مُكملا لدور الحكومة في تحقيق التنمية إلى جانب القطاع الخاص. ذلك أن تحقيق التنمية الشاملة، إنما يتأتى بوجود وتعزيز ودعم إنشاء العديد من مؤسسات المجتمع المدني في مجالات ومناطق ومواقع إدارية عديدة، لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتقليص حدة الفقر والجهل بين أفراد المجتمع في مواقعهم المختلفة[25].

إن التأكيد على هذا الدور الأساسي لهذه المؤسسات، إنما ينطلق من مستويين أو مفهومين يبدوان من الوهلة الأولى أنهما متباعدان ولكنهما في جوهرهما متداخلان[26]:

أولهما: مفهوم المجتمع المدني الذي غالبا ما يشير إلى جملة التمثلات السياسية أو المُسَيسة للحقوق الأساسية لكل مواطن وبالتالي لنمط علاقة الدولة بالمجتمع.

وثانيهما: مفهوم التنمية التي تشير في الظاهر إلى مجال الفعل الاقتصادي لكن في عمقها يتداخل فيها الاجتماعي مع الاقتصادي والثقافي والسياسي.

وأكثر من ذلك شهد مفهوم المجتمع المدني مع بداية الثمانينات، عودة قوية على الساحة السياسية والاجتماعية، وأصبح أكثر تداولا خلال المناقشات العالمية المتعلقة بالتنمية ودمقرطة المجتمعات، والمناداة بمزيد من مشاركة الفاعلين في جهود التنمية، وتأكد ذلك مع صدور التقرير العالمي للتنمية (البنك العالمي في 1987) الذي تبنى المقاربة التشاركية، واعتبر المجتمع المدني طرفا مُهما في المبادرة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والسياسية.

ورغم تعدد واختلاف وجهات النظر بين علماء السياسة والاجتماع، حول تحديد دور المجتمع المدني، أينحصر في إرساء مبدأ المواطنة والدفاع عن المصلحة العامة وحقوق الإنسان، ومصالح الفئات الاجتماعية (المرأة، المهمشين والشباب...)، أم يمتد ليأخذ منحى أكثر تَسيُسا؛ على أساس أنه موكول إليه تغيير السياسات، في إطار من التعدد والتنوع والمشاركة الحرة وحتى تغيير الأنظمة السياسية[27]، إلا أن اهتمامات الكثير من المتتبعين اتجهت للتأكيد على الدور الذي يُمكن أن يلعبه المجتمع المدني، في تحقيق العديد من الطموحات التنموية، سواء تعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (...) وحتى التنمية السياسية؛ بما هي إرساء للمؤسسية ودفع للمشاركة السياسية للقطاع الواسع من أفراد المجتمع، تمتد لتشمل المشاركة في صنع السياسات العامة.

وتنبع فكرة اعتبار المجتمع المدني شريكا فعالا في تحقيق الطموحات التنموية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، من مبدأ أساسي يؤكد أن الحق في التنمية أحد الحقوق الأساسية الفردية والجماعية، التي لا تستقيم مسألة حقوق الإنسان من دونها، مثل ما أقرته قمة كوبنهاغن للتنمية العام 1995[28].

وفي هذا الصدد يراهن العديد من المهتمين على مؤسسات المجتمع المدني وخاصة على العمل الجمعوي، أو بالتحديد على الجمعيات كواحدة من أهم دعامات المجتمع المدني في تحقيق التنمية. حيث يعتبر العمل الجمعوي قاطرة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي، بحكم احتلاله لمكانة مُهمة في تأطير وتعبئة العديد من الفئات الاجتماعية لاسيما الشبانية منها[29].

ولا ينحصر دور هذه الجمعيات في تأطير العنصر البشري، بل يمتد ليغطي الفضاء الذي انسحبت منه الدولة، وجميع المناطق جغرافيا وقطاعيا، من أجل تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين في مختلف المجالات الحياتية (تعليم، صحة، أمن، المرأة،...)، بما يساهم في النهاية من تشكيل النواة الأولى لبيئة تحتية مؤسساتية، تأخذ على عاتقها استيعاب طاقات المجتمع، وبلورت كفاءاته وقدراته والمساهمة في معالجة مشكلاته[30].

فالمجتمع المدني اليوم أصبح يُمثل الحكومة في التنمية المحلية؛ بما يتولاه من تقديم الخدمات الموجهة لتلبية احتياجات الطبقة الدنيا في المجتمعات المختلفة؛ فقدرته على تحليل القضايا وتبينها، وكذا الوصول إلى أصحاب الحاجات والمعوزين، تعكس إلى حد كبير قدرته على التغلغل داخل المجتمع، والوقوف على أهم احتياجاته، والعمل على جمع وإدارة الموارد المالية لتلبية تلك الاحتياجات، بل أكثر من ذلك جعل منه شريكا حقيقيا للحكومة في مجال تحقيق التنمية.

بالإضافة إلى ذلك يعكس التكاثر والتنوع المؤسسي للمجتمع المدني، بما في ذلك في النسيج الجمعوي، تطويرا في تجربة الاشتغال وتنوع الخدمات المقدمة، بما فيها الخدمات الجديدة الموجهة بشكل مباشر نحو المواطنين، التي تسعى إلى محاربة الفقر والأمية في أفق تنمية مستدامة، في ظل بروز نوع من المؤسسات تقدم خدمات مدنية، خدمات تنموية اجتماعية كالقروض المصغرة ومحو الأمية.

2. دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية.

تركز العديد من الأدبيات السياسية على مفهوم المجتمع المدني، كركيزة أساسية لترسيخ النظام الديمقراطي، باعتبار أن مؤسساته تشكل البنية التحتية للديمقراطية.

بل أكثر من ذلك تذهب الصياغات الجديدة للتنمية السياسية في واحدة من مقارباتها، لتؤكد على دور المجتمع المدني في إرساء الديمقراطية المشاركاتية؛ وترى أنه يمكن للمجتمع المدني بقيمه القائمة على

المواطنة الحرية، المساواة، المسؤولية والتعددية، ليس فقط التأثير على مسار الأنظمة ذات الصبغة التسلطية ودفعها نحو الانفتاح، بل أكثر من ذلك الارتقاء بهذا الانفتاح لتجاوز مرحلة المنافسة ويُؤسس لمرحلة المشاركة[31].

معنى ذلك أن أهمية المجتمع المدني تتأكد أكثر من أي وقت مضى، عندما ينتقل من العمل الخيري والخدمي، إلى آفاق أرحب في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. عندما لا يقتصر دوره على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فقط، بل يمتد إلى تحقيق التنمية السياسية، بما تتضمنه من بناء المؤسسات وترشيد تولي السلطة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.

فالتنمية السياسية تقوم على منطق ديمقراطي تجعل من المشاركة محورها التأسيسي من خلال وجود ثلاث عمليات مشاركتية متكاملة واحدة من أهمها، وجود مجتمع مدني تعددي ومبادر، يُشكل الرأسمال الاجتماعي ويكون مصدرا إضافيا للاقتراحات والمطالب، والتقييم للسياسات والقرارات، بشكل يرفع من فاعلية النظام السياسي ككل[32].

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن توفر ضوابط على سلطة الحكومات، ما يعكس دورا مهما لها في الحسبة الديمقراطية، بما يؤدي إلى تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي. وفي هذا الصدد تؤكد الأدبيات المهتمة بالحكم الراشد، أن فلسفة هذا الحكم تقوم على ضرورة إشراك المجتمع المدني في ترشيد الحكم، وذلك ببناء نظام شفاف ومسؤول بالضغط والاقتراح والتقاضي، والمساهمة الفعلية في التقييم، ما يرفع من الكفاءة التسييرية للمنظومة السياسية والقرارية ككل"[33].

وإذا أردنا إسقاط ذلك التحليل على الأحزاب السياسية باعتبارها من التنظيمات الرئيسية للمجتمع المدني بمعناه الحديث، إلى جانب النقابات العمالية التي تعتبر أهم مقومات المجتمع المدني وفي الوقت نفسه ركيزة أساسية لترسيخ الممارسة الديمقراطية، سيتضح جليا كيف يمكن أن تلعب الأحزاب كمؤسسات سياسية دورا مُهما في إرساء النظام الديمقراطي؛ من خلال ما تقوم به من وظائف كالتنشئة والتجنيد السياسيين، وكذا تجميع والتعبير عن مصالح الشرائح المعبرة عنها، كما أنها أداة رقابة ومحاسبة للسلطة (الحزب) الحاكمة.

أما النقابات وحتى وإن مارست السياسة في كثير من الأحيان بتدخلها في التوجهات السياسية العامة للبلاد وقيامها بإضرابات ذات طابع سياسي، فإن الهدف من سلوكها ذلك ليس الوصول إلى السلطة السياسة ولكن التأثير عليها ومراقبتها[34].

بمعنى حتى وإن كانت مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة، أو لم يسعفها الحظ الانتخابي لتحقيق ذلك، تبقى ترتكز على مهمة أساسية تجعلها تدخل اللعبة السياسية، باعتبارها قناة معبرة عن مطالب وحاجيات وتطلعات المجتمع، ودعم وإيصال لهموم المواطنين وأولوياتهم من جهة، وآلية للتأثير على السلطة ومراقبتها وتوجيه سياساتها، بما يخدم مصالح هذه الفئات من جهة أخرى.

كما يمكن أن توفر مؤسسات المجتمع المدني فرصة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطيا و تدريبهم عمليا، لاكتساب الخبرة اللازمة لممارسة الديمقراطية في المجتمع. فهي تساهم في التنشئة السياسية للمواطنين وأعضاءها من خلال تزويدهم بقدر لا بأس به من المهارات التنظيمية والسياسية.

وبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات، ومن ثم للترشح والانخراط في الحملات الانتخابية والتصويت ومراقبة ومحاسبة هذه القيادات، فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية، لا يتاح لهم عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل، لذلك ففي

الحالات القليلة التي يُتاح فيها قدرا من الحرية السياسية في المجتمع الأكبر، فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون الأكثر تهيؤا للاستفادة منه والمطالبة به[35].

و آخرا وليس أخيرا لقد بات من المعلوم أن موضوع المجتمع المدني مترامي الأطراف ومتنوع المقاربات، خاصة مع انتشار الحديث عن شرعية استعاضته عن الدولة ليحل محلها في عمليات البناء والتنمية، وبعدما تأكدت أهميته كوسيلة للمشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية، واقتران المفهوم بالأدوار الكبرى خاصة ما تعلق منها بإرساء ما يعرف في الأدبيات السياسية بالديمقراطية المشاركاتية، التي تركز على المحاسبة والشفافية.

وبعد ما تم تبنّي هذا المفهوم خلال المداولات العالمية المتعلقة بالتنمية المستدامة ودمقرطة المجتمعات، وتبنّي المقاربة التشاركية واعتبار المجتمع المدني طرفا مهما في ذلك، والتخلي عن منطق دولنة المجتمع لصالح نمط مجتمعي تتعدّد فيه أقطاب الفعل، وتتجدّد أساليب العمل داخل حقول خصبة من قضايا المرأة والبيئة وحقوق الإنسان والطفل والتنوّع الثقافي ...في تفاعل أقرب إلى الندّية مع الحقل السياسي[36].

ومع ذلك فإن الحديث عن المجتمع المدني في الدول العالم ثالثية، بما فيها الدول العربية، ودوره في تحقيق التنمية والديمقراطية، يُحيلنا مباشرة لعدد من الدراسات الهامة التي تم رصدها، وتناولت قضايا التطور السياسي في هذه الدول خلال الخمس سنوات الأخيرة، وكيفية العمل على تحقيق التنمية وتعزيز الديمقراطية فيها.

ولقد أكدت هذه الدراسات على مجموعة من المتغيرات المتداخلة لتحقيق ذلك، ركز واحد منها على بناء وتدعيم المؤسسات، أو ما يسميه صامويل هنتجتون إضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسي، وتُسميه tatu vanhanen، باستراتيجيات الهندسة المؤسسية، والتي ترى في ضرورة قيام مؤسسات ترتكز على الأسس والتقاليد الديمقراطية، لتكون ركيزة أساسية للتطور الديمقراطي[37]. حيث تراهن هذه الدراسات على مؤسسات المجتمع المدني النشط، الذي يمثل متى ما توافرت بعض الشروط، القاعدة التحتية لإقامة نظام ديمقراطي مستقر وفعال.

ورغم تعدد الآراء الواردة بشأن المجتمع المدني واختلافها، والتي تتراوح بين من يُؤكد على قدرته في تحقيق ما أنيط به من أدوار، أي تحقيق مزيد من التنمية بمختلف مستوياتها، والمساهمة في إرساء نظام ديمقراطي، وبين من يُشكك في إمكانية تحقيق ذلك يمكن القول:

أن مؤسسات المجتمع المدني ربما تسهم أولا تسهم في الإدارة الديمقراطية الفعالة في الدول العربية نظرا للخصوصية التاريخية والسياسية لهذه الدول؛ ولأنها قد تصبح في بعض الأحيان أساسا لنزاعات مدنية [38]، ومع ذلك يُراهن عليها في ملأ الفراغ الذي يترتب على تقهقر الدولة من مجالات خدمية أو إنتاجية كانت تقوم بها، أو تُعوض ولو جزئيا من عجز الدولة عن الوفاء بهذه المتطلبات الخدمية والإنتاحية[39].

ولا يُمكن الاستغناء عنها كآلية أساسية في تحقيق العديد من الطموحات التنموية وعلى رأسها التنمية السياسية، باعتبارها رافدا مُهما من روافد تأسيس الديمقراطية المشاركاتية[40].

ويصبح الحديث عن دور فعال للمجتمع المدني في تحقيق الطموحات التنموية والديمقراطية، في ظل عجز الدولة العربية وانسحابها من الكثير من أدوارها المجتمعية نتيجة تراكم ديونها وترهل أجهزتها، يحتاج إلى ضرورة العمل على تفعيل هذه المؤسسات، حتى تقوم بأدوارها على أكمل وجه.

تتجلى ركائز هذا التفعيل في مايلي:

ضمان قدر من القوة؛ يجب أن يتوفر المجتمع المدني على قدر من القوة بما يُؤهله إلى نقد الدولة، ومطالبتها بالإصلاح وتحقيق التنمية والتغيير باتجاه الديمقراطية المشاركاتية، من دون أن يسعى لأن يكون بديلا عنها؛ فقوة المجتمع المدني تشكل حافزا قويا للدولة كي تفي بالتزاماتها اتجاه المجتمع.

ضمان قدر من الاستقلالية؛ وهو ما يعني التأكيد على الاستقلالية النسبية لمؤسسات المجتمع المدني، وهي استقلالية عن الدولة من جهة، وعن القوى السياسية من جهة أخرى، بمعنى بعيدة عن الاستقطاب السياسي لتحقيق فعاليتها. وتتأكد استقلالية هذه المؤسسات عندما يستطيع المجتمع المدني أن يؤكد أدواره ويدافع عن مشاريعه بعيدا عن سطوة الدولة، ويضمن لمكوناته الحق في تكوين رأي عام تعددي، بآليات فكر نقدي بعيدا عن الهيمنة من جهة، واعتباره شريكا أساسيا مع الحكومة على قاعدة الحوار والتنسيق والتشاور، وليس الهيمنة أو السيطرة على مؤسساته وإلحاقها بها من جهة أخرى.

وفي المقابل تتأكد استقلاليته عن باقي الجماعات السياسية المتنافسة، عندما يضطلع بدوره في الفضاء السياسي، خاصة في مجال الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، باعتبارها الدعامة الأساسية للديمقراطية، دون التخلي عن قيم الاستقلالية [41].

ضمان قدر من التمويل؛ حيث تُعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة، وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة، بما يضمن استقلاله في التعاطي معها...ونشير هنا إلى أن العديد من الدراسات السوسيولوجية والسياسية الحالية تربط قوة تشكيلات المجتمع المدني بمدى وجود قاعدة مادية أو سند مادي لها [42].

إعادة بناء مضامين الثقافة السياسية؛ بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة والانتماء والولاء، وتأثير قوى ومؤسسات المجتمع المدني في السياسات والقرارات التي تتخذها الدول.

الانتقال من ذهنية الخدمات على أهميتها إلى برامج التنمية؛ فالتنمية بمفهومها الجديد تتطلب تخطيطا واعيا. وكونها مسؤولية كل أفراد المجتمع تتطلب قناعة والتزاما فكريا، بالسعي والعمل على تعديل المخلفات القديمة لتحقيق الصالح العام.

إعادة النظر في المنظومة التشريعية، أي في التشريعات الناظمة للعلاقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني. حيث أعطت التشريعات، في معظم الأقطار العربية، الصلاحيات للحكومة من خلال الوزارات المختصة في الإشراف والرقابة البيروقراطية على الجمعيات والمنظمات، ما ينتقص من استقلالية هذه المنظمات.

كما منح القانون للحكومة في بعض الأقطار العربية (مصر، سوريا، الإمارات، الجزائر) السلطات لحل المنظمات المدنية أو دمجها في أخرى، لتصبح أيضاً مصدراً للتوتر وعدم الثقة بين الطرفين.

وأكثر من ذلك ارتبط توزيع المخصصات المالية بتدفق المعونات الأجنبية بضرورة موافقة الحكومة، وفي حالات أخرى يتم توزيعها من خلال الحكومة مما يخلق الحساسية بينها وبين القطاع المدني[43].

وتجدر الإشارة في الأخير أن دور المجتمع المدني سوف يتحقق أكثر من أي وقت مضى في ظل النظام الديمقراطي، ويصبح المطلوب من هذه المؤسسات هو تعزيز الديمقراطية والعمل على ترسيخ نظام ديمقراطي قادر على الأداء والتنمية.

فبنية النظام الديمقراطي ومؤسساته تفسح المجال لمحاسبة شعبية مستمرة وفعالة في الأسفل من ناحية، ولتوازن ورقابة متبادلة بين المؤسسات والسلطات في الأعلى من ناحية أخرى. فالضغط الشعبي عن طريق الانتخابات الحرة الدورية المُغيرة للحكام، وعن طريق النقد والتحرك من خلال المجتمع المدني يجعل الحكام يُقدمون الكفاءة والجدارة على

المحسوبية، ويُحمل النخب السياسية على تحسين البرامج الاقتصادية والسعي من أجل الأداء والفاعلية[44].

قائمة الهوامش:

[1]– فهيمة شرف الدين،"الواقع العربي وعوائق تشكيل المجتمع المدني"، المستقبل العربي، العدد 278، أفريل 2004، ص. 36.

[2] – السيد الزيات، "الديمقراطية و جدل الإصلاح السياسي"، مجلة الديمقراطية، الكتاب الثاني، 2001، ص 102.

[3] – مارتن ووكز، "المشهد الديمقراطي المركب"، مجلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 01، جانفي 2005،ص،05.

[4] – نفس المرجع السابق ذكره،05 .

[5] – زياد عبد الصمد، "المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير"، في المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، لبنان، مؤسسة فريدرش، بيروت، 2004، ص 150.

[6] – حافظ عبد الرحيم، "المجتمع المدني والتنمية: أي علاقة؟" على الموقع الالكتروني،

http://a-tarakji.maktoobblog.com/1566938

[7]– سلامة كيلة، "مشكلات المجتمع المدني: دعوه للتدقيق"، على الموقع الإلكتروني،

hTTP: // mowaten. Org/ pivot/ civil – soceity/ 8-04/ civil- society 19-18-2001. btm

[8] – امحند برقوق، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية "، على الموقع الالكتروني http://www .berkouk-mhand.yolasite.com

[9] – الأمين الكلاعي ومصطفى العلوي، "العمل الجمعياتي في تونس والمنظومة الدولية والوطنية لحقوق الإنسان"، مجلة دراسات دولية، العدد 98، مارس 2006، ص.111.

[10] – حافظ عبد الرحيم، المرجع السابق.

[11] – الأمين الكلاعي ومصطفى العلوي، المرجع السابق، ص 112.

[12] – حافظ عبد الرحيم، المرجع السابق.

[13] – أمحند برقوق، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية"، المرجع السابق.

[14] – ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج: الإستراتيجيات الدولية في عصر العولمة، ط1، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع،2002، ص.49.

[15] – تجمع الباحثات اللبنانيات، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، لبنان: مؤسسة فريد ريش ايبرت، 2004 ص. 10

[16] – سلامة كيلة، مشكلات مفهوم المجتمع المدني: دعوة للتدقيق"، المرجع السابق.

[17] – أحمد ثابت، "التعددية السياسية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، 115(1992)، ص19.

[18] – تجمع الباحثات اللبنانيات، المرجع السابق، ص.151.

[19] – فهيمة شرف الدين، المرجع السابق، ص.37.

[20] – عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، لبنان: إفريقيا الشرق،2001، ص 20.

[21]– سعد الدين ابراهيم، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة الديمقراطية، الكتاب الأول، ديسمبر 1991، ص 140.

[22] – محمد فائق، "حقوق الإنسان والتنمية"، مجلة المستقبل العربي، 251 (2000)، ص 101.

[23] – نفس المرجع السابق ذكره، ص 102.

[24] – حافظ عبد الرحيم، "المجتمع المدني والتنمية: أي علاقة؟"، الموقع الإلكتروني

http://a-tarakji.maktoobblog.com/1566938

[25] – زهير عبد الكريم الكابد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 76.

(26) – حافظ عبد الرحيم، المرجع السابق.

(27) –نفس المرجع السابق ذكره.

(28) – عبد الحسن شعبان، "مغزى علاقة التنمية بالمجتمع المدني"، الحوار المتدن، العدد 2645، 2009/05/13، على الموقع الإلكتروني hTTp : www. Maktoob.com.

(29) – صالح زياني، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 04، 2009، ص 59.

(30) – محمد محفوظ، "المواطنة والفضاء السياسي"، على الموقع الإلكتروني،

hTTP : www.saudiaffairs.net/webpage/Sa/issue 25/article 25.htm.

(31) – صالح زياني، المرجع السابق، ص 58.

(32) – امحند برقوق، "التنمية السياسية في ظل عولمة حقوق الإنسان"، على الموقع الإلكتروني، http://www .berkouk-mhand.yolasite.com.

(33) – امحند برقوق، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية "، المرجع السابق.

(34) – حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل، المغرب: إفريقيا الشرق، 2009، ص 58.

(35) – سعد الدين إبراهيم، " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة الديمقراطية، الكتاب الأول، ديسمبر 1991، ص 16.

(36) – حافظ عبد الرحيم، المجتمع المدني والتنمية: أي علاقة؟، المرجع السابق.

(37) – حسنين توفيق،" دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، في اتجاهات حديثة في علم السياسية، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1997، ص. 188.

(38) – مايكل وفولي، بوب ادواردز، "مفارقات المجتمع المدني"، ترجمة محمد أحمد إسماعيل علي، مجلة الثقافة العالمية، العدد 86، جانفي 1988، ص. 09.

(39) – سعد الدين إبراهيم،" المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، المرجع السابق، ص.17.

(40) – صالح زياني،" تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد الرابع، أفريل 2009، ص.60.

(41) – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية العام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، 2005، ص. 163.

(42) – صالح زياني، المرجع السابق، ص. 59.

(43) – عبد الغفار شكر، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، دمشق: دار الفكر، 2003.

(44) – صالح بلحاج، "التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات"، ص.11.